

## إشكالية دمج الميليشيات الثورية في الجيش الوطني دراسة حالة الجزائر(1962-1965)

مها علي حميد جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

Maha Ali Hameed

ORCID: 0009-0003-4887-678

: [Maha.Ali@copolicy.uobaghdad.edu.iq](mailto:Maha.Ali@copolicy.uobaghdad.edu.iq)

### المقدمة

تُمثل مرحلة ما بعد الاستقلال الجزائري (1962-1965) لحظة فاصلة في تاريخ الدولة الجزائرية الحديثة، إذ شهدت صراعاً حاداً بين "جيش الحدود" المنظم في الخارج والولايات التاريخية "لمجاهدين" في الداخل حول من يحق له احتكار السلطة والسيطرة على المؤسسة العسكرية للدولة الوليدة. (Harbi, 1980, pp. 98-115; Roberts, 2017, pp. 145-170). تتطرق هذه الدراسة من فرضية محددة: أن الصراع الذي نشأ بين هاتين البنيتين العسكريتين لم يكن مجرد تنافس شخصي على السلطة السياسية، بل كان صداماً عميقاً بين عقيدتين عسكريتين مختلفتين جذرياً: عقيدة الجيش النظامي المحترف ذي الهيكل الهرمي المركزي، مقابل عقيدة حرب العصابات الشعبية القائمة على اللامركزية والاندماج العميق في المجتمعات المحلية. (Saadallah, 1998, pp. 311-320; Kraiss, 2025, pp. 5-10). كما أن انتصار الأولى على الثانية، والذي تجسد في هيمنة تحالف أحمد بن بلة وهوارى بومدين، قد حدّد بشكل نهائي شكل النظام السياسي الجزائري وطبيعة دور المؤسسة العسكرية فيه لعقود لاحقة. (Harbi, 1984, pp. 60-80; Yolcu, 2019, pp. 210-230). تسعى هذه الدراسة إلى سد فجوة بحثية حقيقية في الأدبيات الأكاديمية؛ فمعظم الدراسات التاريخية والسياسية عن الثورة الجزائرية ركزت على "تمجيد وحدة جبهة التحرير الوطني وجيشها"، بينما أغفلت أو قللت من أهمية "شروع التأسيس الأولى" التي ظهرت داخل المؤسسة العسكرية مباشرة بعد الاستقلال، والتي حددت مسار الدولة الجزائرية بشكل حاسم. (Sehli, 1975, pp. 221-230; Roberts, 2017, pp. 170-190). سؤال تاريخي-سياسي محوري: كيف أثرت طريقة دمج الميليشيات الثورية في المؤسسة العسكرية النظامية على تشكل الدولة الجزائرية ما بعد الاستقلال، وعلى موقع الجيش في النظام السياسي؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تتطلب فهماً عميقاً للتناقض الكامن بين "شرعية الثورة" و"شرعية الدولة"، وبين نموذج "الجيش الثوري" ونموذج "الجيش الوطني". (Harbi, 1984, pp. 56-70; Dakhouche, 2024, pp. 25-40). وتشير أدبيات العلاقات المدنية-العسكرية في الشرق الأوسط إلى أن الجيوش المنبثقة عن حركات التحرير تميل إلى لعب دور وصائي طويل الأمد على الدولة، خصوصاً عندما تُدمج على نحو يعزز استقلالية القيادة العسكرية عن المؤسسات المدنية. (Arevalo, 2021, pp. 95-120; Civil-Military Relations in the Middle East, 2012, pp. 10-25). مارس/آذار 1962، كانت البنية العسكرية للثورة قد انقسمت فعلياً إلى سبع كتل مسلحة منفصلة: ست ولايات داخلية متمتعة باستقلالية واسعة في إدارة عملياتها، وجيش حدود قوي منتشر في تونس والمغرب تحت قيادة الأركان العامة. هذا التقسيم ألقى ظلاله على عملية الانتقال من "جيش تحريري متعدد المراكز" إلى "جيش وطني موحد"، محملاً إياها بتوترات لم تُحل أبداً على المستوى النظري أو الإجمالي. (Saadallah, 1998, pp. 278-290; History of Algeria, 2023). والسياسة (Civil-Military Relations) "، وخاصة ما يُعرف بـ"مشكلة انتقال حركات التحرير إلى السلطة"، إذ يشير الباحثون إلى أن طريقة دمج الجيوش الثورية في أجهزة الدولة تترك بصمات دائمة على طبيعة النظام السياسي الناشئ. (Harbi, 1980, pp. 110-125; Stepan, 1988, pp. 35-60). في حالة الجزائر تحديداً، اختلفت طريقة الدمج اختلافاً جوهرياً عن الحالات المقارنة) مثل فيتنام أو الصين، إذ لم يكن هناك "انصهار" بقدر ما كان هناك "استيعاب انتقائي" لم يترك مجالاً كافياً للمجاهدين من الولايات الداخلية للتأثير في صياغة العقيدة العسكرية الجديدة. (Sehli, 1975, pp. 235-245; Evans, 2012, pp. 200-220). السياق التاريخي: (1954-1962) من الثورة المركبة إلى الانقسام

الفعلي عندما انطلقت ثورة نوفمبر 1954 ، تم تنظيم جيش التحرير الوطني (ALN) وفق تقسيم جغرافي-عسكري إلى "ولايات (Wilayas) " ، كان الهدف منه استيعاب الواقع الجغرافي والسكاني لمنطقة شاسعة، والاستفادة من الخصوصيات المحلية في الكفاح .امتلكت كل ولاية قيادة محلية نسبياً مستقلة تتمتع بسلطات واسعة في تنظيم العمليات العسكرية وإدارة العلاقات مع السكان المحليين .(Saadallah, 1998, pp. 245-260) كان هذا النموذج، من جهة، يعكس واقع حرب عصابات نموذجية قائمة على المرونة والتكيف المحلي؛ لكنه، من جهة أخرى، خلق سلطات متوازنة قد تتعارض عند محاولة بناء "دولة موحدة" بعد الاستقلال.(Harbi, 2003, pp. 90-110; Harbi, 1984, pp. 45-60) بعد مؤتمر الصومام الشهير عام 1956 ، جرى إقرار مبدأ "أولوية السياسي على العسكري" و"أولوية الداخل على الخارج"، وهما مبدأ كانا يهدفان إلى تأكيد أن القيادة السياسية، المتمثلة في جبهة التحرير الوطني، تسبق القيادة العسكرية، وأن "الثورة الداخلية" "المجاهدون في الولايات (أكثر أهمية من" الجيش الخارجي) "جيش الحدود في تونس والمغرب .(Sehli, 1975, pp. 187-205; Roberts, 2017, pp. 130-150) (غير أن هذا التوافق الرسمي سرعان ما تعرض للاهتزاز مع مرور الزمن، خاصة بعد أن بدأت قيادة الأركان وجيش الحدود في بناء قدرات عسكرية متفوقة مستفيدة من الدعم السوفياتي والتونسي والمغربي).(Real Instituto Elcano, 2021; Harbi, 1980, pp. 140-155) مع اقتراب نهاية الحرب، كانت الصورة العسكرية قد تغيرت بشكل ملحوظ؛ فبينما ظلت الولايات الداخلية موزعة وتعاني نقص الأسلحة والإمدادات، برز "جيش الحدود" كقوة عسكرية متماسكة وجيدة التسليح والتنظيم، قادرة على القيام بعمليات عسكرية نوعية في كل من الحدود التونسية والمغربية، (Saadallah, 1998, pp. 210-230; Evans, 2012, pp. 290-305) . إذ ارتبطت الولايات الداخلية بشرعية التمثيل الشعبي والعمل المستمر على الأرض، في حين ارتبط جيش الحدود بشرعية القوة المنظمة والقدرة على فرض الأمر الواقع.(Krais, 2025, pp. 12-18; Harbi, 1984, pp. 70-82) مع توقيع اتفاقيات إيفيان، برزت أزمة جوهرية: من يمتلك شرعية "وراثة الثورة" والسيطرة على الدولة الجزائرية الجديدة؟ هل هي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPR) ، التي استندت أكثر إلى شرعية السياسيين والدبلوماسيين الذين مثلوا الثورة في المفاوضات، أم تحالف "المكتب السياسي وجيش الحدود" الذي امتلك القوة المسلحة المنظمة (Saadallah, 1998, pp. 310-328; History of Algeria, 2023)؟ انفجرت الأزمة بوضوح في صيف 1962 ؛ إذ استقالت الحكومة المؤقتة احتجاجاً على ما اعتبرته تهديداً لسلطة المدنيين، بينما حركت قوات من جيش الحدود نحو الداخل، وقادت وحدات من بعض الولايات، خاصة الولاية الأولى والولاية الرابعة، عمليات عسكرية محدودة في محاولة منع هيمنة جيش الحدود .غير أن النتيجة كانت واضحة منذ البداية : امتلاك جيش الحدود قيادة موحدة وانضباطاً تنظيمياً أفضل جعله قادراً على فرض السيطرة العسكرية على العاصمة وباقي المراكز الحضرية الرئيسية(185-175; Roberts, 2017, pp. 83-98; Harbi, 1984, pp. 83-98) بحلول أغسطس 1962 ، دخل تحالف بين بلّة-يومدين إلى العاصمة، وتم تشكيل "مكتب سياسي" جديد برئاسة بن بلّة الذي أصبح لاحقاً رئيساً للجمهورية، بينما احتفظ يومدين بمنصب وزير الدفاع وقائد الأركان العامة .لم تكن هذه مجرد "انتخابات" أو "توافق"، بل كانت في جوهرها تعبيراً عن انتصار عسكري نتج عن تفوق تنظيمي وميداني واضح (Sehli, 1975, pp. 245-260; Historyworld, 1998) .م تلا ذلك كان عملية "تصفية حسابات" منظمة؛ إذ تم عزل أو اعتقال عدد من قادة الولايات الذين رفضوا الانصياع للسلطة الجديدة، وحُلّ المجلس الوطني للثورة "الذي كان يضم تمثيلاً أوسع للولايات، وأرسل عدد من القادة البارزين في الثورة إلى السجن أو الإقامة الجبرية .(National Liberation Front (Algeria), 2003; Harbi, 1980, pp. 160-175) كل ذلك جرى تحت شعار "توحيد الجيش" و"القضاء على الفلتان الأمني"، لكنه مثل في الواقع تثبيتاً سياسياً-عسكرياً لنموذج الجيش النظامي على حساب نموذج الميليشيا الثورية.عملية دمج الميليشيات الثورية في الجيش الوطني الشعبي (1962-1965) أُعلن رسمياً في أكتوبر 1962 حل جيش التحرير الوطني وتحويله إلى "الجيش الوطني الشعبي (ANP) "بالتوازي مع اعتماد الدستور الأول للجمهورية الجزائرية .غير أن هذا التحويل لم يكن عملية موحدة ومتساوية، بل كان انتقائياً سياسياً بشكل واضح، (Saadallah, 1998, pp. 330-350; Real Instituto Elcano, 2021) .اتبعت السلطة الجديدة ثلاث استراتيجيات متوازنة في التعامل مع المكونات المسلحة للثورة: أولاً، الإدماج الانتقائي والمنضبط، إذ جرى استيعاب جزء مختار من قادة ومقاتلي الولايات الداخلية في هياكل الجيش الوطني الشعبي، لكن بشروط صارمة؛ من بينها تقديم موافقة سياسية صريحة على السلطة الجديدة، والخضوع لبرامج إعادة تدريب نظامية في أكاديميات عسكرية جزائرية وأجنبية، خاصة في الاتحاد السوفياتي، والالتزام بانضباط عسكري صارم يختلف عن أساليب حرب العصابات .(Sehli, 1975, pp. 260-280; Harbi, 2003, pp. 115-130) بهذه الطريقة، تم امتصاص الأخطار العسكرية المحتملة القادمة من الولايات، ولكن تحت سيطرة كاملة من قيادة الأركان.ثانياً، التسريح وإعادة التوجيه؛ إذ تم تسريح عشرات الآلاف من المجاهدين السابقين .تلقى بعضهم رواتب تقاعدية وإعانات رمزية، بينما حُوّل آخرون إلى أجهزة أمنية

أخرى مثل الدرك والشرطة والأمن، أو أُدرجوا في مشاريع إعادة التأهيل والتشغيل. وبحلول عام 1965، كان عدد المجاهدين الذين غادروا الجيش يتجاوز 200 ألف مقاتل، مقابل نحو 65 ألف جندي فقط دخلوا إلى صفوف الجيش الوطني الشعبي (Al-Harbi, 1984, pp. 105–120; dawla al-wataniyya fi al-Jazair, 2010, pp. 90–110). وقد مثل ذلك انسحاباً درامياً للمقاتلين من الفضاء العسكري المركزي.

ثالثاً، إعادة ترسيم البنية الجغرافية-العسكرية، حيث حُوّل التقسيم الثوري للولايات الست إلى "مناطق عسكرية (Régions Militaires)" خاضعة مباشرة لقيادة الأركان العامة في العاصمة، ما قلّص بدرجة كبيرة من الاستقلالية العسكرية المحلية. فبدلاً من أن يكون للولاية قائد يتمتع بسلطات واسعة، أصبحت هناك "مقاطعة عسكرية" خاضعة لقائد منطقة معين من العاصمة مباشرة (Saadallah, 1998, pp. 350–365; Instituto Elcano, 2021). التأثيرات الاجتماعية والعسكرية للدمج الانتقائي كان لهذا النمط من الدمج الانتقائي تأثيرات اجتماعية-سياسية عميقة على المجتمع الجزائري. ففي المناطق الريفية التي كانت مركزاً لعمليات الولايات التاريخية، شعر السكان بفرغ أمني مع خروج المجاهدين من الفضاء العسكري المنظم. بعض هؤلاء المجاهدين لم يتقبلوا التسريح وشعروا بأنهم استُقبلوا كعناصر مشكوك في ولائها بدلاً من كونهم أبطال الثورة، كما زادت الحساسيات الإقليمية والمحلية حين لاحظت ولايات مثل الأولى والرابعة أن أبناءها لم يحصلوا على مواقع عليا في الجيش الجديد (Harbi, 1980, pp. 175–190; Kesseiri, 2005, pp. 50–70).

أذهان قيادات جيش الحدود رؤية للعسكرية تختلف جذرياً عن رؤية مجاهدي الداخل. فقد تلقى كثير من هؤلاء القادة تكويناً عسكرياً نظامياً في الأكاديميات المصرية أو السوفياتية، وآمنوا بأن الجيش مؤسسة متخصصة منفصلة نسبياً عن المجتمع، تحمي الدولة وتراقب الحدود وتحافظ على النظام (Sehli, 1975, pp. 280–300; Dakhouche, 2024, pp. 40–55). كما آمنوا بالانضباط الصارم، والتسلسل الهرمي الواضح، وأهمية الخبرة التقنية والعلمية في إدارة المؤسسة العسكرية (Harbi, 1984, pp. 125–140; Real Instituto Elcano, 2021). في المقابل، حمل مجاهدو الولايات الداخلية رؤية مختلفة تماماً؛ رؤية تؤكد أن "الجيش يجب أن يكون الشعب وأن الشعب يجب أن يكون الجيش"، وأن العلاقة بين المقاتلين والسكان المحليين يجب أن تبقى عميقة ومستمرة حتى بعد الاستقلال، وأن التعبئة الشعبية والوعي السياسي أهم من الاحترافية العسكرية البحتة (Saadallah, 1998, pp. 365–380; Kraiss, 2025, pp. 18–25).

سياسي في عام 1963، أصبح أحمد بن بلة رئيساً للجمهورية رسمياً، بينما احتفظ هواري بومدين بمنصب وزير الدفاع وقائد الأركان العامة. في الظاهر، بدا أن هناك توازناً بين رئيس "مدني" وقائد "عسكري"، غير أن هذا التوازن كان أقرب إلى الوهم؛ إذ ظل بومدين يسيطر على الجيش بصورة شبه مطلقة، فيما كان الجيش يسيطر على الدولة من الداخل (Harbi, 1980, pp. 195–210; Yolcu, 2019, pp. 220–240).

وفي 19 يونيو/حزيران 1965، نفذ بومدين انقلاباً عسكرياً هادئاً على بن بلة، أطاح به وزج به في السجن. لم يُنظر إلى هذا الانقلاب بوصفه صدمة غير متوقعة بقدر ما عُدّ تنويجاً طبيعياً لمسار بدأ منذ عام 1962 (Harbi, 1984, pp. 140–160; Arevalo, 2021, pp. 120–130). أصبح بومدين رئيساً للجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة في آن واحد، ممثلاً نموذج "الجيش-الحزب-الدولة" الذي سيهيمن على الجزائر لعقود لاحقة (Sehli, 1975, pp. 300–320; Yolcu, 2019, pp. 220–240).

حدث في الجزائر بين 1962 و 1965 لم يكن مجرد انتقال عفوي للسلطة، بل كان تأسيساً لبنية سياسية دائمة قائمة على ثنائية "واجهة مدنية/جوهر عسكري". فقد بقيت جبهة التحرير الوطني الحزب السياسي الرسمي، واستمر وجود رئيس وحكومة ذات مظهر مدني؛ لكن الجيش ظل الحارس الحقيقي للنظام، يتدخل عند كل أزمة، ويسيطر على الخيارات الاستراتيجية الكبرى للدولة (Harbi, 1980, pp. 210–225; Military Intervention & Withdrawal in Algeria, Pakistan and Turkey, 2010, pp. 70–95).

(1965–1978)، ثم اتخذ أشكالاً مختلفة في المراحل اللاحقة (Saadallah, 1998, pp. 380–400; Roberts, 2017, pp. 190–210). الدروس والتداعيات طويلة الأمد أثبتت الوقائع التاريخية أن طريقة دمج الميليشيات الثورية في الجيش الوطني الشعبي بين عامي 1962 و 1965 لم تكن مجرد مسألة تقنية، بل تمثلت في قرارات سياسية حاسمة أسهمت في تحديد مسار الدولة الجزائرية طويل الأمد. فقد تأثر بناء الدولة في مختلف أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بموقع الجيش في هرم السلطة خلال مرحلة التأسيس (Harbi, 1984, pp. 160–175; Kesseiri, 2005, pp. 80–95).

إلى الحفاظ على صورتها كقناة ارتباط بين الدولة والمجتمع من خلال الخلايا الحزبية، ظل الجيش الفاعل الأقوى والأكثر تنظيماً على الأرض، ما خلق ثنائية قوة لم تُحل بصورة واضحة (Sehli, 1975, pp. 320–340; National Liberation Front (Algeria), 2003). وفي الأزمات السياسية اللاحقة، عادت هذه البنية لتظهر بوضوح؛ فبعد وفاة بومدين عام 1978، تدخل الجيش لترتيب انتقال السلطة إلى الشاذلي بن جديد، ثم

لعب الدور الحاسم في أزمة إلغاء الانتخابات عام 1992 وما تلاها من صراع أهلي. ويمكن النظر إلى هذه التدخلات بوصفها امتداداً لشروخ التأسيس الأولى التي لم تُعالج جذرياً في مرحلة. (Harbi, 1980, pp. 225–240; Yolcu, 2019, pp. 240–260).  
**الذاتمة**

تكشف دراسة إشكالية دمج الميليشيات الثورية في الجيش الوطني الجزائري عن حقيقة تاريخية مهمة، مفادها أن لحظات التأسيس الأولى، والخيارات التي تُتخذ في غضون أشهر قليلة بعد الاستقلال، يمكن أن تحدد مسار دولة لعقود طويلة، (Harbi, 1984, pp. 170–185; Roberts, 2017, pp. 200–210). في الحالة الجزائرية، لم يكن الصراع بين "جيش الحدود" و"الولايات التاريخية" بين عامي 1962 و 1965 مجرد تنافس على المناصب، بل كان صراعاً عميقاً على تعريف شرعية الثورة ذاتها، وعلى طبيعة الجيش الوطني الذي سيخلف الجيش الثوري. لقد أسفر انتصار نموذج الجيش النظامي المركزي على نموذج الميليشيا الثورية اللامركزية عن ترسيخ بنية سياسية استمرت عقوداً: جيش "احترافي" يسيطر على الدولة، وحزب واحد يدير الشؤون اليومية، وشرعية سياسية تستمد أساسها من "شرعية الثورة" التي احتكر الجيش تعريفها. (Harbi, 1980, pp. 30–45). نتائج اختيارات سياسية محددة أُتخذت في الفترة الحرجة بين 1962 و 1965 تسهم هذه الدراسة في الانتقال من تاريخ تمجيد الثورة إلى تحليل نقدي لشروخ التأسيس في المؤسسة العسكرية، كما تفتح المجال لمقارنات أوسع مع حالات أخرى شهدت انتقالاً من "الجيش الثوري" إلى "الجيش الوطني" مثل كوبا وفيتنام والصين، حيث أظهرت التجارب أن طريقة الدمج بين المقاتلين الثوريين وبنية الدولة الجديدة تترك آثاراً بعيدة المدى على استقرار النظام السياسي وطبيعة علاقته بالمجتمع. (Sehli, 1975, pp. 340–360; Evans, 2012, pp. 230–250).

### **المراجع :**

- حربي، م. (1980). جبهة التحرير الوطني: الدور السياسي للجيش. الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر.
- حربي، م. (1984). من الثورة إلى الدولة: دراسة في بناء الدولة الجزائرية. 1962–1978. بيروت: دار الطليعة.
- سعد الله، أ. (1998). تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الرابع: عصر الثورة والتحرر. (1954–1962) الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- سهلي، ع. (1975). الجيش الجزائري وبناء الدولة الوطنية: 1962–1974 دراسة سوسيولوجية. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- الدولة، مؤسسات وبناء النظام السياسي للجزائر. (2010). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جزائرية.
- Arevalo, A. (2021). Civil-military relations and democratization: A cross-regional study (PhD dissertation).
- Civil-Military Relations in the Middle East: A literature review. (2012). CMI Report.
- Civilianization of military regimes in the Arab world. (1996). Middle East Journal.
- Dakhouch, M. (2024). Civil-military relations: A theoretical framework. Ziglobitha Journal.
- Evans, M. (2012). Algeria: France's undeclared war. Oxford University Press.
- Harbi, M. (2003). Le FLN, mirage et réalité. Éditions Jeune Afrique.
- History of Algeria. (2023). Algerian Ministry of Foreign Affairs.
- Historyworld. (1998). Algeria.
- Kesseiri, R. (2005). The case of Algeria under Houari Boumediene, 1965-1978 (Unpublished PhD thesis).
- Krais, J. (2025). Nations in arms? The military and popular mobilisation in Algeria and Libya. Mediterranean Politics.
- Military intervention & withdrawal in Algeria, Pakistan and Turkey. (2010). PhD dissertation.
- National Liberation Front (Algeria). (2003). Encyclopedic entry.
- Real Instituto Elcano. (2021). The Algerian armed forces: National and international challenges.
- Roberts, H. (2017). A history of Algeria. Cambridge University Press.
- Yolcu, F. H. (2019). The democratizer army paradox: The role of the Algerian army in impeding democratization. Journal of Asian and African Studies.